كتلة علاوي توقعت موقفاً واضحاً للمالكي من تصريحات الوزير الأميركي

العراقيـة: موقـف الصـدر مـن بانيتـا طبيعـي ومـبرر

متابعة/ المدى

اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي تصريح زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بشأن حديث وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا ردة فعل طبيعية، مؤكدة أن تصريحات الوزير الأميركي تمس سيادة العراق وخرق للاتفاقية الأمنية، فيما أعربت عن أسفها لعدم صدور أي موقف رسمي من رئيس الحكومة العراقية.

وقال المتحدث باسم العراقية حيدر الملا لـ"السومرية نيوز"، إن "زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر محق في أن يعبر عن غضبه كون تصريحات ووزير الدفاع الأميركي فيها مساس كبير بالسيادة العراقية"، مبينا أن "العراقية كانت تتوقع أن يكون هناك موقف واضح من رئيس الوزراء نوري المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اعتبر ردا على سؤال بعض أتباعه بشأن تصريحات وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا، تصريحات وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا خيانة للشعب العراقي والمقاومة ونصرة للكافرين على المؤمنين في حال موافقة الحكومة العراقية عليها، كما توعد بجعل البلاد مقبرة للأميركيين وإرسال جنودهم بتوابيت إلى بلدانهم، وأكد أن تياره يتربص بهم الموت او العار.

وأضاف الملا أن "تصريحات مقتدى الصدر ورفضه لتصريحات وزير الدفاع الأميركي هو نفسه ما عبرت عنه القائمة العراقية وباقي الكتل السياسية كونها تمس سيادة العراق وخرق للاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة"، معربا عن أسفه "لعدم اتخاذ المالكي موقفاً واضحاً من تصريحات وزير الدفاع الأميركي".

وأعتبر المتحدث باسم العراقية أن "تصريحات مقتدى الصدر ردة فعل طبيعية لما تحدث به الوزير الأميركي في ظل الفراغ الذي أحدثه عدم اتخاذ رئيس مجلس الوزراء لأي موقف واضح من هذه التصريحات".

وكان وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا أكد خلال زيارته للعراق في الـ١٢ من تموز الحالي، أن قواتِ بلاده تنفذ بصورة منفردة عملياتِ عسكريةِ ضد الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك بعد مرور عام على انتهاء العملياتِ القتاليةِ الأميركية بصورة رسمية.

واعتبر التيار الصدري، الثلاثاء الماضي، استهداف القوات الأميركية داخل الأراضي العراقية أمرا مشروعا، وفي حين طالب مجلس النواب بإصدار بيان استنكار لتصريحات وزير الدفاع الأميركي، واصفا إياها بالحجج التي تستحضر أزمة جديدة.

فيما أعلنت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أمس الأول، عن إطلاقها حملة للمطالبة بمنع القوات الأميركية والدبلوماسيين الأميركيين من الدخول إلى مبنى مجلس النواب، مؤكدة أنها جمعت حتى الآن توقيع مائة نائب.

وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، في ٢٥ حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أجوائه وكركوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب.في المقابل، أعلن التيار الصدري في ٢٨ حزيران الماضي، أنه سيرفض أي قرار يتخذه البرلمان بشأن التمديد للقوات الأميركية في العراق، في حين شدد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي على ضرورة بقاء القوات الأميركية في العراق إلى ما بعد نهاية العام ٢٠١١ الحالي، على قاعدة أن الدولة العراقية ما تزال غير متكاملة، وأن غالبية كبيرة من الأحزاب السياسية تقر وتؤيد بقاء هذه القوات.

وتتأرجح تصريحات السياسيين العراقيين بشأن بقاء جزء من القوات الأميركية في البلاد بعد عام ٢٠١١، بين القبول والرفض أو القبولِ الخجول، مع تحميل بعض الكتل كتلاً أخرى مسؤولية اتخاذ القرار، إذ اعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون حسن السنيد، في ١٩ حزيران الماضي، أن بقاء أو انسحاب القوات الأميركية من العراق ليس بيد رئيس الوزراء نوري المالكي، إنما بيد مجلس الوزراء المتمثل بالكتل السياسية، داعياً الأخيرة إلى اتخاذ موقف موحد تجاه هذا الموضوع، وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، في ٢٥ حزيران الماضي، أن العراق بحاجة لبقاء قوات أميركية رمزية لحماية أجوائه وكركوك ومناطق أخرى شرط موافقة مجلس النواب.

وكان رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي أكد في ٢٣ حزيران الماضي، أن بقاء القوات الأميركية في العراق مرهون باتفاق الكتل السياسية وفق مطلب حكومي.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ الماضي.

إلى ذلك، كشف النائب عن كتلة الأحرار المنضوية في التحالف الوطني أمير الكناني عن عدم اعتراض كتلته ببقاء جزء من القوات الأميركية الخاصة بالتدريب بعد ٢٠١١ وينبغي أن يكون البقاء على أساس اتفاقية ثنائية بين وزارة الدفاع العراقية ونظيرتها الأميركية.

وقال النائب أمير الكناني خلال تصريح إعلامي إن التيار الصدري لن يعارض بقاء جزء من القوات الامريكية بعد نهاية العام الحالي في حال كانت مختصة بتدريب القوات الأمنية العراقية على أساليب الدفاع والهجوم وغيرها من المهام العسكرية مضيفا أن تمديد جزء من القوات الأميركية يجب أن يكون على أساس اتفاقية ثنائية بين وزارة الدفاع العراقية ونظيرتها الأميركية وبطلب من خبراء ومختصين وفنيين للتدريب من الجانب العراقي وليس في إطار توقيع أو إبرام معاهدة بين بغداد وواشنطن كالاتفاقية الأمنية بصيغتها الحالية.

هذا ومن جهة اعتبر زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر، الخميس، تصريحات وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا خيانة للشعب العراقي والمقاومة ونصرة للكافرين على المؤمنين في حال موافقة الحكومة العراقية عليها، في حين توعد بجعل البلاد مقبرة للأميركيين وإرسال جنودهم بتوابيت إلى بلدانهم، أكد أن التيار الصدري يتربص بهم الموت او العار.

وقال مقتدى الصدر في بيان صدر ردا على سؤال بعض أتباعه بشأن تصريحات وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا أتمنى ألا يكون ذلك التصريح جاء بعد موافقة الحكومة العراقية ففي ذلك خيانة للشعب وللمقاومة وفيه نصرة للكافرين على المؤمنين ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا.

وأضاف الصدر أن التصريح إذا لم يكن بموافقة الحكومة فالعراق سيكون مقبرتهم أو نرسلهم إلى بلدانهم بـ"التوابيت"، في إشارة إلى قوات الجيش الأميركي في العراق مؤكدا أن الأميركيين لا يتربصون بنا إلا إحدى الحسنيين إما النصر وإما الشهادة ولله الحمد ولا نتربص بهم إلا الموت أو العار، بحسب البيان.

هذا ومن جهة رفض أغلب أعضاء البرلمان تمديد الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية على الرغم من وجود وثيقة سرية تشير بأن العراق قد يمدد التواجد الامريكي في خمسة مواقع في (بغداد وأربيل والبصرة وكركوك والموصل)إلى عام ٢٠١٦.

جميع الكتل السياسية ليس لديها علم بهذه الوثيقة على الرغم من كشفها بوسائل الإعلام، لكن الحكومة العراقية لم تؤكد ذلك ولم تقم بنفي وجود هذه الوثيقة رسمياً.

وأكد مصدر في رئاسة الوزراء خلال تصريح إعلامي أن إدارة البيت الأبيض عرضت هذه الوثيقة على الحكومة العراقية وتنتظر توقيعها من قبل رئيس الوزراء مضيفا أن هناك وثيقة سرية عرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة العراقية وبالأخص على رئيس الوزراء نوري المالكي.

وحسب التسريبات، أن النقاشات الاميركية العراقية تجري حالياً بسرية تامة لإبقاء أعداد كبيرة من أفراد القوات الاميركية في العراق بحسب الفقرة الثالثة من الاتفاقية الأمنية التي تنص على أن مدة استخدام الأراضي تبدأ عند تاريخ استلام مذكرة الرد وتنتهي في ٣١/كانون الاول عام ٢٠١٦، ويمكن تمديد فترة الاستخدام بعد موافقة الطرفين على ذلك.

وتشير مذكرة التفاهم المعدة إلى ان التواجد الاميركي المقبل على الأراضي العراقية سيكون في خمسة مواقع، البصرة وكركوك وبغداد وأربيل والموصل.

وأوضح المصدر أن الاميركان سيتواجدون في موقع القنصلية المؤقتة في البصرة وبالقرب من مطار البصرة بمساحة ٤٠,٨٢ هكتار مؤكدا اما التواجد الثاني فسيكون في كركوك وبمساحة ٣٣,٨٨ هكتار بالقرب من مطار كركوك، كما سيكون لهم تواجد في الموصل بمساحة ٤١,٦٩ هكتار بالقرب من مطار الموصل وسيتواجد الاميركان في اقليم كردستان وبالتحديد في أربيل بمساحة ١٠٨,٥٣ هكتار بالقرب من مطار أربيل، إضافة الى موقع اخر بمساحة ٩٩,٩ هكتار.

وكشف المصدر أن المذكرة الجديدة تنص على تواجد الاميركان في بغداد لغرض التدريب في منشأة لتدريب الشرطة بمساحة ٢٤,٩١ هكتار، إضافة إلى موقع بغداد للطيران بمساحة ٢٤٧,٠٧ هكتار داخل مطار بغداد، وكذلك مساحة ٦١,٧ هكتار تقع داخل المنطقة الحكومية الخضراء، وتكون منشأة لدعم السفارة لافتا الى ان مدة استخدام هذه الأراضي ينتهي بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، ويمكن تمديد فترة الاستخدام بعد موافقة الطرفين على ذلك وأبدى عدد من أعضاء البرلمان استغرابهم من وجود هذه الوثيقة التي لا علم لهم بها، مشيرين إلى عدم وجود إمكانية من تمديد الاتفاقية.

هذا ومن جهة رفض عضو كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري والنائب عن التحالف الوطني حسن الجبوري بقاء القوات الاميركية بعد عام ٢٠١١، بشكل قاطع مهدداً القوات الاميركية باستخدام المقاومة المسلحة ضد أي جندي يتواجد على ارض العراق.

وأضاف الجبوري أن التيار الصدري يرفض بقاء القوات الاميركية على الرغم من وجود مناقشات بين الكتل السياسية لتمرير الاتفاقية الأمنية لكن موقف التيار الصدري موقف حازم ولا رجعة فيه.

وأشار إلى وجود توجه لدى جهات سياسية تحاول الحصول على تأييد من قبل اغلب الكتل السياسية لتمرير الاتفاقية الأمنية إلى عدة سنوات أخرى.

لكن عضو القائمة العراقية النائب محمود الخالدي استغرب البيان الأخير لزعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر الذي توعد فيه الاميركان بأن يكون العراق مقبرة لهم متسائلا في الوقت نفسه؛ هل ان لواء اليوم الموعود قادر على صنع هذه المقبرة ام سيرفع التجميد عن جيش المهدي؟.

وقال عثمان خلال تصريح اعلامي انه بالامس أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عدم رفع التجميد عن جيش المهدي حتى وان تم تمديد بقاء القوات الامريكية في العراق، واليوم يصرح ببيان انه سوف يجعل العراق "مقبرة للأمريكان"، مما جعل الأمر محيرا لنا وللشعب العراقي، متسائلا في نفس الوقت هل لواء اليوم الموعود قادر على صنع هذه المقبرة أم سيرفع التجميد عن جيش المهدي؟.

وأضاف الخالدي أن التهديدات المتبادلة بين زعيم التيار الصدري ووزير الدفاع الامريكي تؤثر على نفسية الشعب العراقي بالأخص وعلى الساحة العراقية بشكل عام. وكان وزير الدفاع الأميركي الجديد ليون بانيتا أكد خلال زيارته للعراق في الـ ١٢ من تموز الحالي، أن قواتِ بلاده تنفذ بصورة منفردة عملياتِ عسكريةِ ضد الميليشيات الشيعية في العراق، وذلك بعد مرور عام على انتهاء العملياتِ القتالية الأميركية بصورة رسمية.

وكانت الحكومة العراقية قد أبرمت اتفاقا امنيا مع الجانب الامريكي نهاية عام ٢٠٠٨ ينتهي بموجبه تواجد القوات الامريكية في العراق بانسحاب آخر جندي أمريكي نهاية عام ٢٠١١.

نوري المالكي

مقتدى الصدر

مكتب "القائد العام" يقيل قائم الخالص والمحافظة ترفض

متابعة/ المدى

كشف مصدر مسؤول في إدارة محافظة ديالى أن القائد العام للقوات المسلحة أقال قائممقام قضاء الخالص على خلفية التفجير الذي شهده القضاء في آذار الماضي، في حين أكد أن المحافظة كلفت مدير ناحية جديدة الشط للقيام بمهام المقال مؤقتاً، اعتبر قرار الإقالة غير قانوني لمخالفته قانون إدارة المحافظات غير المنتظمة بإقليم.

وقال المصدر إن "مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي أرسل كتاباً رسمياً بإقالة قائممقام قضاء الخالص عدي الخدران من منصبه بناء على توصيات لجنة تحقيق شكلت من مختلف الأجهزة الأمنية للتحقيق في انفجار سيارة مفخخة بسوق قضاء الخالص في ٢٣ من آذار الماضي، أدت إلى مقتل وإصابة أكثر من ٣٠٠ شخص".

وشهد قضاء الخالص في الـ٣٢ من آذار الماضي، انفجار سيارة مفخخة داخل سوق قضاء الخالص، مما أسفر عن مقتل ٨٠ شخصاً وإصابة ٢٢٠ آخرين بجروح وإلحاق أضرار مادية بعدد من المحال التجارية.

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قرار الإقالة غير قانوني كونه يخالف قانون إدارة المحافظات غير منتظمة بأقاليم والذي منح حق إقالة أي مسؤول وحدة إدارية لمجلسها المحلي وفق آلية التصويت المباشر"، مشيراً إلى أن "إدارة المحافظة قررت تكليف مدير ناحية جديدة الشط للقيام بمهام قائممقام قضاء الخالص حتى حسم الموضوع عبر الطرق القانونية".

واتهمت مصادر أمنية مطلعة في محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق بغداد، قائممقام قضاء الخالص عدي الخدران بارتكاب أخطاء اعتبرت إحدى العوامل التي تسببت بتفجير سوق القضاء أبرزها الإيعاز بفتح أحد الطرق داخل السوق من دون التنسيق مع الجهات الأمنية. وتسلم عدي الخدران منصبه كقائممقام لقضاء الخالص عام ٢٠٠٤، وتعرض إلى أربع محاولات اغتيال تسببت في مقتل وإصابة العديد من أفراد حمايته.

دعوات لإعادة النظر بقانون ينظم التظاهرات العراقية

متابعة/ المدى

أكدت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب أنها ستعيد النظر في بعض بنود مسودة قانون "حرية التعبير والتجمّع" الذي قدمته الحكومة إلى البرلمان.

وقال عضو اللجنة زهير الأعرجي إن اتفاقاً تم التوصل إليه خلال اجتماع عقدته اللجنة الخميس بحضور ممثلين عن وزارتي حقوق الإنسان والداخلية والجهات ذات العلاقة، على إعادة النظر في بعض بنود مسودة القانون التي تحتاج إلى تعديل، كي يتم عرض القانون لاحقاً على أعضاء مجلس النواب في قراءة أولى.

وأضاف الأعرجي إن هناك مسودتين للقانون، إحداهما مقدمة من الحكومة، والأخرى موجودة لدى اللجنة، مشيراً إلى أن اللجنة ناقشت الدعوة التي تضمنها بيان منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" الدولية بعدم الموافقة على مشروع القانون.

وكانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" دعت في بيان البرلمان العراقي إلى عدم الموافقة على مشروع قانون "حرية التعبير والتجمع" بسبب ما وصفته بـ"تضييقه على الحريات"، مؤكدة أن مشروع القانون يسمح للسلطات بالتضييق على الحقوق المحمية بدعوى المصلحة العامة، والنظام العام، أو الآداب العامة، والتجريم المقترح لحرية التعبير، وإهانة الرموز المقدسة.

ويقول الخبير القانوني والناشط في مجال حقوق الإنسان حسن شعبان إن مسودة قانون "حرية التعبير والتجمع" تتضمن العديد من النصوص التي تتعارض مع المعايير الدولية لحرية الرأي والاحتجاج، وبخاصة في نطاق تمييع حماسة الراغبين في إعلان احتجاجهم عن طريق إطالة أمد استحصال الموافقات على تنظيم التظاهر.

ويلفت شعبان الى ان فقرة عقوبة الحبس التي تضمنها مشروع القانون تتقاطع مع معايير حرية الرأي والتعبير، كما يشير أيضاً الى ضرورة تحديد مفهوم ما ورد في المسودة بخصوص النظام العام والآداب والأمن الوطني.

ويدعو الناشط شعبان الى ضرورة عرض مسودة قانون حرية الرأي والتعبير أمام الرأي العام من أجل الإستنارة بملاحظات عامة المثقفين والمهتمين قبل عرضه في مجلس النواب:

الى ذلك يرى المحلل السياسي واثق الهاشمي ان الضوابط التي تضمنها مشروع قانون حرية الرأي والتعبير مجحفة بحق بلد يخطو خطوات واثقة نحو الديمقراطية، مشيراً الى ان القانون بحاجة الى مراجعة لضمان فسح مجال أوسع أمام المواطن للتعبير عن رأيه.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون